مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 7 (رت 69) السنة: 2022

الوضع في الصحراء الغربية والمتغيرات الدولية

The situation in western Sahara and the international variables

تومي حمدون[1]
مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان -الجزائر
hamdoun.toumi@univ-tlemcen.dz
فليح غزلان
مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان -الجزائر
felidjghizlene@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2022/07/06 القبول 2022/10/21 النشر على الخط 2022/11/05
Received 06/07/2022 Accepted 21/10/2022 Published online 05/11/2022

ملخص:

موضوع دراستنا الحالية يتعلق بنزاع الصحراء الغربية وتباين الآراء حول تسويته النهائية واهم الأسباب المعيقة لإيجاد حل دائم ونهائي وعادل له،وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح الانتهاكات الخطيرة للاحتلال المغربي داخل الصحراء الغربية،وتحديد المتغيرات الدولية المتسارعة وأثرها على نزاع الصحراء الغربية وأفاق تسويته المستقبلية.

تمحورت إشكالية الدراسة البحثية في مدى تأثير الأوضاع الداخلية والمتغيرات الدولية في تسريع إيجاد تسوية نهائية للنزاع ؟ومن خلال محاولة الإجابة على التساؤل المطروح،من خلال تحليل الوقائع والمعطيات توصلنا إلى بعض النتائج ،نذكر من أهمها اعتبار فشل التسوية الأممية لنزاع الصحراء الغربية ناتج عن تراكم وافتعال بعض الأسباب والوقائع الميدانية والمتمثلة أساسا في الانتهاكات المغربية داخل الصحراء الغربية،والمستجدات الدولية المتسارعة والمتناقضة في الكثير من الأحيان.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الغربية-الاحتلال المغربي-الانتهاكات-النهب-المتغيرات الدولية.

Abstract:

The subject of our current study relates to the Western Sahara conflict, the divergence of views on its final settlement and the main obstacles to a lasting. The importance of this study is to clarify the serious violations of Morocco's occupation within W Sahara and to identify accelerated international variables, their impact on this conflict and its future settlement prospects. The problems of the research based on the extent to which internal situations and international variables affected the acceleration of a definitive settlement of the conflict. To answer this question, One of the most important fact is the failure of the UN settlement of the W Sahara conflict is the accumulation and inaction of certain causes and realities on the ground, mainly in Moroccan violations inside W.Sahara, and from international developments.

Keywords : Western Sahara - Moroccan Occupation - Violations - Looting - International Variables.

[1] المؤلف المرسل: **تومي حمدون** البريد الالكتروني: **hamdoun.toumi@univ-tlemcen.dz**

1. مقدمة:

إن أخطر المؤتمرات الأوروبية على مصير ومستقبل الشعوب والأقاليم الإفريقية، مؤتمر برلين عامي 1884 –1885، والذي قسم البلاد الإفريقية إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية[1]، وهو ما أكده مؤتمر بروكسل عام 1890م؛حيث وقعت الصحراء الغربية تحت الحماية الإسبانية.

كانت مقاومة الشعب الصحراوي للاحتلال الإسباني متفرقة وعلى فترات، لغاية خمسينات القرن الماضي، بعد ظهور القومية العربية وحركات التحرر الوطنية والإفريقية ومباركتها من منظمة دول عدم الانحياز ومن باقي المنظمات الدولية.

كانت سنة 1960 تاريخية بالنسبة للأقاليم والشعوب المستعمرة، فقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار اللائحة رقم 1514[2] المؤكدة على ضرورة احترام حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق بين الأمم والشعوب وحقها في تقرير المصير، وحق الشعوب في تحديد مركزها السياسي وتحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ودخلت قضية الصحراء الغربية لأول مرة أروقة الأمم المتحدة عام 1965 بصدور اللائحة الأممية رقم 2072[3] المتعلقة بالوضع داخل الصحراء الغربية، وتوالت اللوائح الأممية سنويا مطالبة الحكومة الإسبانية المديرة للإقليم في الإسراع بتنظيم استفتاء تقرير المصير لسكان الصحراء الإسبانية ،كما كانت تسمى آنذاك وتصفية الاستعمار منه.

بتاريخ 16 أكتوبر 1975 صدر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية نافيا أي سيادة مغربية أو موريتانية على أقاليم الصحراء الغربية. هذه الفتوى لم تخدم مصالح الجارتين المغرب وموريتانيا فراحت تجتمع في الديار الإسبانية لتوقع اتفاقية مدريد الثلاثية[4] بمباركة فرنسية، والتي قسمت الأقاليم الصحراوية لجزئيين ثلثي الشمال للمغرب وثلث الجنوب لموريتانيا.

في بداية 1976 انسحب آخر الجنود الأسبان من المنطقة ، وأعلنت جبهة البوليساريو في 27 فبراير 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. ودخلت في حرب مع الجارتين المعتديتين، انسحب طرفها الأول موريتانيا بعد توقيع اتفاق السلام مع جبهة البوليساريو بالجزائر والاعتراف بها رسميا وهذا بتاريخ 05 أوت 1979، أما المغرب فاستمر في احتلاله واستمرت الحرب إلى غاية صيف عام 1988م.

نجحت الجهود الدولية في جمع الطرفين إلى طاولة المفاوضات والموافقة المبدئية على مخطط التسوية ألأممي والشروع الفعلي في وقف إطلاق النار عام 1991م، مرورا باتفاقية هيوستن سنة 1997م. كل هذه الجهود لم تنجح في تنظيم استفتاء تقرير المصير.

بدا الاحتلال المغربي في العمل على تردي وتفاقم الأوضاع في الصحراء الغربية وعدم استقرار المنطقة وفرض الأمر الواقع، للوصول إلى طريق مسدود لأي محاولة أممية أو دولية لتسوية النزاع ،ولن يكون هذا إلا باستمرار انتهاكات المغرب لحقوق الإنسان ومواصلة نهب خيرات وثروات المنطقة، وإبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتضمنة الأقاليم الصحراوية والتي لا تدخل ضمن السيادة أو حتى الإدارة المغربية.

---

1 إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 20.

2اللائحة رقم 1514، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة بتاريخ 14 ديسمبر 1960، الخاصة بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة.

3اللائحة رقم 2072، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العشرون بتاريخ 16 ديسمبر 1965.

4وقعت اتفاقية مدريد بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا بتاريخ 14 نوفمبر 1975م.

كما أنّ المتغيرات والمستجدات الحاصلة في الساحة الدولية منذ نهاية مرحلة التعايش السلمي والحرب الباردة، مرورا بانهيار الاتحاد السوفيتي وصعوبة إحياء الصرح المغاربي، وصولا إلى القيادة الانفرادية لد و.م.أ للعالم وما تبعه من مشاكل أمنية وصفقات سياسية وتغير مستمر في المواقف الدولية كلها أسباب واقعية وعوائق فعلية وحقيقية وقفت في وجه كل المحاولات الأممية الهادفة لوضع حلول عادلة ونهائية لقضية الصحراء الغربية.

تهدف هذه الدراسة لتبيان العوائق التي يضعها الاحتلال المغربي من اجل افشال أي مسعى أممي أو دولي من اجل إيجاد تسوية نهائية لنزاع الصحراء الغربية،كما تبين المتغيرات الدولية المتسارعة والمتناقضة والآراء المتباينة لمختلف الدول المؤثرة في نزاع الصحراء الغربية،والأفاق المستقبلية لهذا النزاع الذي أصبح يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين على السواء.

وقد تم التركيز في هدا البحث على جملة من مناهج البحث العلمي بهدف الوصول إلى أفضل النتائج فاستخدم المنهج التاريخي لعرض الأحداث والوقائع التاريخية ودراستها،كما استخدم المنهج التحليلي لمعرفة الوسائل والأدوات اللازمة لتسوية نهائية للقضية الصحراوية وتحديد معيقات إيجاد حل نهائي ودائم وعادل للنزاع وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأسس الشرعية الدولية، واستخدم المنهج الاستقرائي لمناقشة الوضعيات الآنية والمتغيرات المتسارعة داخليا ودوليا والتنبؤ بالمستجدات والتوقعات والقرارات المستقبلية.

وتمحورت إشكالية الدراسة في تساؤل رئيسي هو:

ما مدى تأثير الأوضاع الداخلية والمتغيرات الخارجية في تسوية نزاع الصحراء الغربية؟

2. الانتهاكات الميدانية داخل الصحراء الغربية

هناك خرق كبير لقواعد القانون الدولي داخل الأراضي الصحراوية المحتلة، وخاصة ما تعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومسألة خرق المواثيق والأعراف الدولية ونهب الثروات الطبيعية للصحراويين.

2 .1 انتهاكات حقوق الإنسان:

منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر فرانسيسكو بتاريخ: 25 أبريل 1945 والذي دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945، أصبح مبدأ حقوق الإنسان يكتسي طابعه القانوني العالمي، وهذا ما تضمنته ديباجة الميثاق والمواد 01، 13، 55، 62، 66، 68، 76 منه.

وتأكدت إلزامية احترام حقوق الإنسان بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بناء على اللائحة رقم: 217 (د 03) الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 ديسمبر 1948.

وتجسدت بصدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين بناءً على لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 2200 بتاريخ: 16 ديسمبر 1966 واللذان دخلا حيز التنفيذ في سنة 11976.

وهناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية والدولية المؤكدة على احترام حقوق الإنسان2.

---

1 فاطمة الزهرة جدو، الوجيز في حقوق الإنسان، دار بلقيس، الجزائر، سنة 2008، ص 14.

2 الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان التي أقرها مجلس أروبا في: 1950/11/04.

الميثاق الاجتماعي الأوروبي الموقع عليه في: 1961/10/18.

كل هذه الترسانة القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، لم تمنع المغرب من انتهاكاته الجسيمة داخل الأقاليم الصحراوية المحتلة، فاتبع سياسة الاعتقالات التعسفية والتهم الملفقة للناشطين والحقوقيين الصحراويين وقام بالعديد من التوقيفات والمحاكمات غير العادلة، وهذا تنفيذا للتوجهات والإملاءات الفوقية.

وكل هذا من أجل ابتزاز الموقوفين في مواقفهم السياسية والعدول عنها مقابل الإغراءات أو التصفية الجسدية والإجراءات العقابية.

كما مارست المغرب أسلوب طرد وإبعاد السكان الصحراويين من أراضيهم ومصادرتها ومنحها للمستوطنين المغاربة من أجل امتلاكها ، وخلط كل الأوراق المستقبلية في حالة فرض عليها إجراء استفتاء تقرير المصير[1].

ومنع التجمهر والتظاهرات السلمية وعرقلة تكوين الجمعيات الحقوقية، وذهب المغرب إلى أبعد من ذلك فقام بطرد بعض المدافعين عن حقوق الإنسان ومنع زيارة الوفود الدولية لأقاليم الصحراء الغربية.

فمنع زيارة بعثة تقضي الحقائق في البرلمان الأوروبي من زيارة المنطقة والالتقاء بالصحراويين في أواخر سنة 2005 ، وطرد الوفد الحقوقي الفرنسي في 25ابريل2008 ، ورفض السماح لبعثة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بزيارة الأراضي الصحراوية والتي تمكنت فقط من زيارة مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف والصحراويين داخل الأراضي المحررة وأعدت تقريرها رقم (EX.CL/796) بعد الانتهاء من زيارتها في 28 ديسمبر 2012، والتي أوصت بإضافة مهمة مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة إلى مهام بعثة المينورصو[2].

وهذه الانتهاكات المتكررة للمغرب دفعت بالعديد من المنظمات غير الحكومية إلى التحذير من عواقب ذلك وضرورة تدخل الأمم المتحدة لإيجاد آليات جديدة لفرض احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية باعتبار عدم تمكن القوات الأممية الموجودة في المنطقة من وضع حد لحالات انتهاك حقوق الإنسان، وهذا ما جاء في تقارير مؤسسة كينيدي لحقوق الإنسان لعام 2013[3].

الاتفاقية الأوروبية للوقاية من التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو المهينة الموقع عليها بتاريخ: 1987/11/26.

الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية المعتمدة سنة 1995.

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام1969.

الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الموقع عليه في: 1981/07/28.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان الموقع عليه بتاريخ: 2004/05/23.

1أنور مالك،المخابرات المغربية و حروبها السرية على الجزائر،الشروق للإعلام والنشر،الجزائر،الطبعة الأولى،2011، ص ص 133 – 135.

2 مذكرة وزارة الخارجية الصحراوية حول الصحراء الغربية، 23 جوان 2018، ص 49، موقع الصحراوي، المصدر الانترنت، http://www.sahrawi.net/?p=30292، تاريخ الدخول للموقع: 2020/02/24.

3عابد شارف، أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، المصدر الانترنت، http://studies.aljazeera.net، تاريخ الدخول للموقع: 2020/01/10.

وفرضت السلطات المغربية قيودا على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، حيث قامت بالقبض على منتقديها وملاحقتهم قضائيا ومضايقة جماعات حقوق الإنسان وتفريق الاحتياجات بالقوة والتعذيب وسوء المعاملة والمحاكمات الجائرة والقبض على طالبي اللجوء تعسفا، وواصلت المحاكم النطق بأحكام الإعدام[1].

وهذا ما جعل منظمة العفو الدولية تشير إلى ضرورة مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية والمخيمات الصحراوية للاجئين من طرف الأمم المتحدة ، ودعت إلى تعزيز بعثة المينورصو بإضافة مهمة مراقبة التقيد بحقوق الإنسان والإبلاغ عن الانتهاكات إلى صلاحياتها.

وأشارت نفس المنظمة إلى غياب الآلية المستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة، باعتبار أن المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان الذي يلعب دورا في حماية حقوق الإنسان في المنطقة يقوم ملك المغرب بالتعيين المباشر لرئيس المجلس وما لا يقل عن تسعة من أعضائه2.

وأشارت المنظمة في نفس البيان إلى استمرار فرض القيود على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

كما احتجت جبهة البوليساريو بشدة واستنكرت طرد سلطات الاحتلال المغربي لمراقبين دوليين من منطقة كاتالونيا بإسبانيا والذي لم يسمح لهم بالنزول من الطائرة فور وصولهم إلى مطار مدينة العيون بتاريخ: 28 فبراير 32020، وتم ترحيلهم من الإقليم مباشرة، وكان الوفد في مهمة الوقوف على وضعية حقوق الإنسان في الإقليم ، وقبله بثلاثة أيام أي: 25 فبراير 2020 تم طرد المحامية الإسبانية – أنا سيباستيان غاسكون– التي كانت تهم بحضور محاكمة ناشط صحراوي في مجال حقوق الإنسان ، وطالب ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة سيدي محمد عمار من رئيس مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المضايقات والانتهاكات المغربية.

هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان بالمنطقة أعدمت الثقة بين طرفي النزاع، وقللت من فرص التفاوض بدون شروط وحسن نية.

فالأوضاع المأساوية للصحراويين والتضييق على حرياتهم وانتهاك حقوقهم المشروعة ومنعهم من التنقل والتعبير عن آرائهم ومواقفهم والالتقاء بالوفود الأجنبية والمنظمات الحقوقية، هيأ أسبابا رئيسية في تجميد عملية السلام في المنطقة وإيقاف مسار الجهود الأممية الرامية لإيجاد تسوية نهائية للقضية الصحراوية.

2.2نهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية:

العائق الأهم في بقاء نزاع الصحراء الغربية بدون حل لغاية اليوم، هو غنى المنطقة بالثروات الطبيعية، المعدنية منها في باطن الأرض والسمكية في المياه الإقليمية الصحراوية ومواصلة الدول والكيانات الأجنبية في النهب والاستغلال غير الشرعي لهذه الموارد الطبيعية.

1تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2016، حالة حقوق الإنسان في العالم، الطبعة الأولى، سنة 2016، وثيقة رقمPOL10/2556/2016، ص 296.

2بيان عام، منظمة العفو الدولية، 26 أبريل 2019، وثيقة رقم: MDE29/0266/2019، ص 01.

3 جريدة النهار، يومية جزائرية، العدد3786، تاريخ الصدور2020/03/01.

ويسود الاعتقاد بوجود احتياطي نفطي هائل في سواحل الصحراء الغربية، وهذا ما أكده فرع شركة النفط (ثال) بمصر سنة 2006 بعد قيامها بمسح زلزالي ثلاثي الأبعاد وتوصلها لاكتشاف خمس مواقع نفطية بالسواحل الصحراوية ، وقبل ذالك كانت المغرب سباقة لتوقيع اتفاقيات لعقود تنقيب في المنطقة مع شركات أمريكية وفرنسية ونرويجية وهولندية[1]وهذا سنة 2001م.

وبعد احتجاج ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة في يناير 2002 صدرت مشورة قانونية عن الأمم المتحدة تقضي بعدم شرعية النشاط المغربي بالإقليم باعتباره خرقا للقانون الدولي، وهو ما جعل أغلب تلك الشركات تنسحب من الاتفاقيات باستثناء الشركة الأمريكية – كير ما يكفي– التي جددت عقدها مع المغرب سنة 2005 وعادت شركة – توتال – الفرنسية للاستثمار في الإقليم[2].

وبالمقابل قامت الجمهورية الصحراوية بالتوقيع مع الشركة الأنجلو– استرالية – فوزيون أويل أندغاز– في ماي 2002 على اتفاقيات للقيام بدراسات مسحية لتقييم تواجد النفط والغاز بالسواحل الصحراوية، وفي 16 مارس 2006 قام ممثل جبهة البوليساريو بالأمم المتحدة محمد خداد بلندن بالتوقيع مع شركات بريطانية على ثماني اتفاقيات للتنقيب عن النفط والغاز بالصحراء الغربية.

وإن أخمدت الحرب العسكرية بين جبهة البوليساريو والمغرب سنة 1991 بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، فإنه انطلقت حروب من نوع جديد، سواء الدبلوماسية أو الإعلامية أو الاقتصادية، وكانت الحرب القانونية حول مسألة الثروات الطبيعية للصحراء الغربية[3].

بتاريخ: 08 مارس 2012، قامت جبهة البوليساريو برفع قضية ضد اتفاق تحرير المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، منددّة بشموله منتجات زراعية وبحرية منهوبة من الصحراء الغربية، وفي 10 ديسمبر 2015 صدر حكم عن محكمة العدل الأوروبية يقضي ببطلان الاتفاق،فقامت كل من فرنسا وإسبانيا وبلجيكا باستئناف الحكم وصدر القرار النهائي بتاريخ 21ديسمبر2016 يقضي بتأييد الحكم الأول ورفض اعتبار منتجات الصحراء الغربية جزء من الاتفاق.

وهو ما تأكد في قضية مماثلة، فقد صدر عن محكمة العدل الأوروبية بتاريخ: 27 فبراير 2018 حكم يقضي ببطلان اتفاق الصيد البحري، باعتبار أنه لا يمكن تطبيق أي اتفاق للتجارة أو الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب على إقليم الصحراء الغربية وأن المغرب لا يملك سيادة أو أي تفويض دولي لإدارة إقليم الصحراء الغربية، وضرورة خضوع أي نشاط اقتصادي بالمنطقة لموافقة الممثل الشرعي للشعب الصحراوي وهو جبهة البوليساريو.

وأكدت محكمة العدل الأوروبية نفس المبدأ في قرارها رقم: T-108/14 بتاريخ: 19 جويلية 2018.

وقبلها كان الرأي القانوني الصادر عن الاتحاد الإفريقي بشأن الثروات الطبيعية للصحراء الغربية بتاريخ: 08 سبتمبر 2015 قد أكد في بنده 74 أن استكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة الذي يقوم به المغرب أو أية دولة

1 بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون؟ سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية – الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا)، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر سنة 2014، ص 437.

2 بوزيد أعمر، نفس المرجع ، ص 438.

3 لعروسي عبد الله، المعركة القانونية لحماية ثروات الصحراء الغربية، خطوات في الطريق الصحيح، 11 فبراير 2020، موقع الصحراوي، المصدر الانترنت، http://www.Sahrawi.net/?p=42404، تاريخ الدخول للموقع: 2020/02/27.

أخرى أو مجموعة دول أو شركات أجنبية في الصحراء الغربية يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي وبالتالي فهو غير شرعي لأنه ينتهك القانون الدولي.

أما البند 77 من الرأي القانوني فنص على أنه ينبغي أن تمتنع جميع الدول والشركات الأجنبية عن استيراد المنتجات الصحراوية أو الاستثمار في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية.

ولا زالت هذه الحرب القانونية والدبلوماسية حول حماية ثروات الصحراء الغربية قائمة، ففي 16 فبراير 2020 دعا ممثل جبهة البوليساريو بأستراليا السيد: كمال فاضل الحكومة النيوزيلندية لوضع حد لتورط شركتين نيوزيلنديتين في نهب فوسفات الصحراء الغربية[1].

كما دعت السويد إلى تحذير شركاتها الناشطة في المنطقة من الاستغلال غير الشرعي لموارد الصحراء الغربية منذ أكتوبر عام 2017 وخاصة شركة – أتلس كوبكو– التي تزود المغرب بتجهيزات لنهب الفوسفات وشركة النقل البحري – ويسبي تانكرنز – التي تمون المغرب بالمواد البترولية في الإقليم[2].

إضافة لتناحر الكثير من الدول والكيانات الأجنبية على ثروات الصحراء الغربية واعتمادها استراتيجيات مختلفة لتحقيق مصالحها الاقتصادية وحمايتها في المنطقة، ولو بتعمد إبقاء الوضع على حالته الحالية وإفشال كل مخططات التسوية للنزاع في المنطقة.

3. المتغيرات الحاصلة في الساحة الدولية

بالموازاة مع مسار النزاع في الصحراء الغربية عرف العالم الكثير من الأحداث والمستجدات التي أثرت في توجيه العديد من الأزمات والصراعات الدولية ومنها القضية الصحراوية.

1.3 الحرب الباردة و انهيار المعسكر الشرقي:

بدأت بوادر الحرب الباردة منذ نهاية ح.ع.2 والتنافس حول إدارة مرحلة ما بعد الحرب، فظهرت الصراعات والتوترات بين الدول الرأسمالية والشيوعية واندلعت حرب علمية وثقافية وإيديولوجية وتسابق نحو التسلح بين المعسكرين الغربي بقيادة و.م.أ والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي.

واستمر هذا التوتر خلال خمسينات وستينيات القرن الماضي وزادت حدته خلال أزمة جدار برلين سنة 1961 وأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، وبعد ذلك عرف الوضع نوعا من التهدئة والتعايش السلمي.

ولم تكن منطقة المغرب العربي بعيدة عن هذا الصراع العالمي، فاختارت المغرب الانضمام إلى المعسكر الغربي بينما فضلت الجزائر وليبيا المعسكر الشرقي.

---

1. جبهة البوليساريو تدعو حكومة نيوزيلندا لوضع حد لتورط شركاتها في نهب فوسفات الصحراء الغربية المحتلة، 2020/02/16، المصدر الانترنت، https://www.Spsrasd.inFo/news/ar/articles/2020/02/16/24582.html، تاريخ الدخول للموقع: 2020/02/17.

2. الاستغلال غير الشرعي لموارد الصحراء الغربية، صمود.نت، 2017/10/04، المصدر الانترنت،https://sumoudsh.nit/?p=16915، تاريخ الدخول للموقع: 2020/02/17.

ولما تأسست جبهة البوليساريو كحركة تحرير وطنية لقيت كل الدعم والتأييد من الدول المنتمية للمعسكر الشرقي وكان تأييدا غير مباشر للاتحاد السوفيتي لها، فأصبحت منطقة المغرب العربي تشكل فاصلا جغرافيا وإيديولوجيا وأمنيا للمعسكرين، وبالتالي كان لزاما على قادة المعسكرين اتخاذ مواقف فاعلة وعملية في قضية الصحراء الغربية.

وبطريقة آلية أصبح توازنا للقوى في المنطقة، ليس فقط من الناحية العسكرية في الحرب الدائرة بين المغرب وجبهة البوليساريو، ولكن كذلك من ناحية المواقف الدولية وقوة القرارات واللوائح الأممية الصادرة حول الوضع في المنطقة، وكان يستحيل إيجاد حلول للقضية الصحراوية في ظل هذا التنافس الاستراتيجي والفكري والإيديولوجي بين القوتين العظمتين في العالم.

وبدأت بوادر نهاية الحرب الباردة تظهر بوصول الرئيسين الجديدين لسلطة الحكم، رونالد ريغان (و.م.أ) وميخائيل غورباتشوف (الإتحاد السوفيتي) ، وانتهت بسقوط جدار برلين 1989 وانهيار الإتحاد السوفيتي كليا في ديسمبر 1991م وهي نفس السنة التي تم فيها البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، فالحرب الباردة وحرب الصحراء الغربية انتهت في نفس السنة.

وما يمكن قوله حول هذه المرحلة، أن الحرب الباردة جعلت توازنا في القوى المتنازعة في المنطقة وجسدت لحرب غير معلنة بين المعسكرين، وأجهضت كل الجهود الدولية لتسوية النزاع ، لغاية نهايتها وتحقق بعض الآمال من خلال مخطط التسوية الأممية وظهور البوادر الأولى في إقامة اتحاد المغرب العربي الكبير.

2.3القضية الصحراوية واتحاد المغرب العربي

كان لبداية الانفراج في قضية النزاع في الصحراء الغربية وقبول المغرب وجبهة البوليساريو سنة 1988 بالمبادرة الأممية أثر كبير في الإعلان سنة 1989م عن قيام اتحاد المغرب العربي،لكن مع تماطل تنظيم وإجراء استفتاء تقرير المصير بالمنطقة، وسوء نية بعض أطراف النزاع في قبولهم مبادرة التسوية الأممية جعل هذا الإتحاد ينهار في أول المشاكل المفتعلة التي واجهته.

وفي ربيع سنة 1993م دعا وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي إلى وقفة لمراجعة الاتحاد المغربي، بسبب مواقف الجزائر المستفزة للمغرب في قضية الصحراء الغربية[1].

وجاءت أحداث فندق مراكش في أوت 1994، ليتخذها المغرب سببا ويصدر بيان 16 سبتمبر 1994 يتهم فيه الجزائر بالوقوف وراء مخطط زعزعة أمن واستقرار المغرب وفرض التأشيرة على الجزائريين، مما استوجب على الجزائر الرد بالمثل وإعلان قرار غلق الحدود البرية بين الطرفين.

وهذا التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية، كان نجاحا باهرا للقوى الأجنبية الفاعلة في نزاع الصحراء الغربية، فانهيار اتحاد المغرب العربي يعني اختلاف وجهات نظر ومواقف الدول المغاربية حول الكثير من المسائل الدولية والإقليمية وعلى رأسهم القضية الصحراوية، التي يستحيل تسويتها دون وجود تقارب مغربي جزائري بالدرجة الأولى.

ولتوسيع الهوة بين الجانبين وقبر فكرة التكامل المغاربي نهائيا، سارعت القوى الأجنبية لطرح مشاريعها الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

1مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، مرجع سابق، ص 7.

ففرنسا طرحت مشروع الشراكة الأورومتوسطية[1] المعروف بمسار برشلونة لعام 1996، بينما طرح كذلك مشروع حلف الناتو المعروف باسم الشراكة من أجل السلام[2] وطرحت و.م.أ مبادرة – إيزنستات.[3]

أما إسرائيل فاستغلت الخلافات البينية بين الإخوة الأعداء وشنت هجومها التطبيعي على المنطقة ونجحت في فتح مكاتب اتصال بالمغرب وتونس عام 1994، وفتح سفارتها بموريتانيا سنة 1999.

3.3.تداعيات 11 سبتمبر 2001:

عرفت و.م.أ هجمات بأربع طائرات مدنية على مواقع إستراتيجية وهي برجي التجارة العالميين ومبنى وزارة الدفاع الأمريكي، وعرفت خسائر بشرية ومادية كبيرة جدا، وكان هذا الهجوم بتاريخ: 11 سبتمبر عام 2001، وإن اختلفت بعدها التحاليل والتفسيرات وطرح نظريات المؤامرة ونظرية الحدوث لحاجة ما، ولكن مهما يكن تغيرت السياسة والإستراتيجية الأمريكية الداخلية والخارجية بعد هذه التفجيرات، وأصبح المحور الأساسي في السياسة الخارجية الأمريكية حماية الجبهة الداخلية وحماية المصالح الأمريكية في الداخل والخارج ضد أي تهديد محتمل من خلال الأداة العسكرية[4]..

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انغمست كل دول العالم بما فيها الدول المغاربية في السياسة الأمريكية الهادفة لمحاربة الإرهاب الدولي5.

فاعتمدت الو.م.أ آلية الحرب على الإرهاب بمشاركة الدول الإفريقية واهتمت بالتنسيق الأمني والتعاون العسكري معها، خاصة دول شمال إفريقيا وأنشأت القيادة الأمريكية الخاصة بإفريقيا (أفريكوم).

وأصبح الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية ذو بعد عسكري وأمني، خاصة بعد جولة قائد – أفريكوم– الجنرال – وليام وارد – سنة 2014 إلى تونس والمغرب وتعهده بإقامة تعاون طويل الأمد مع الدول الإفريقية لضمان المزيد من الاستقرار في القارة.

وتتولى – أفريكوم– متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في إفريقيا، وسبق لأمريكا أن عرضت على موريتانيا استضافة مقر القيادة الخاصة بإفريقيا. وبالتالي استغلت و.م.أ النزاع المغربي الصحراوي لاختراق المنطقة وتوسيع نفوذها، ونجحت في استدراج كل أطراف النزاع إلى شد الانتباه إليها، لتقديم المزيد من التنازلات لها لكسب انحيازها أو على الأقل حيادها.

---

1 مشروع الشراكة الأورو – متوسطية: هو ترتيب اقتصادي أمني وسياسة إقليمية جديدة تهدف إلى إخضاع اقتصاديات الدول المغاربية للتبعية والحصار، انطلقت في تجسيده فرنسا خاصة، الهدف منه مواجهة النظام الإقليمي لاتحاد المغرب العربي.

2 مشروع الشراكة من أجل السلام: مشروع حلف الناتو يهدف إلى إدماج الدول المغاربية في مشروع أمني وعسكري للتحكم في المنطقة وحماية دول جنوب أوروبا من أي اضطرابات قد تعرفها دول شمال إفريقيا.

3 مبادرة – إيزنستات– الأمريكية تهدف إلى تشكيل اتحاد جمركي يكون نواة لسوق مغاربية موحدة، وسميت كذلك لأنه تم الإعلان عن المبادرة من طرف نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية السيد: ستيوارت إيزنستات يوم: 1998/06/16.

4 جمال منصور، التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على مفهوم الأمن، مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رقم: 09 – 2009، ص 11.

5 محسن حسن، أزمة الصحراء الغربية، الأسباب والتوقعات، 25 ماي 2017، المصدر الإنترنت، https://barq.rs.com، تاريخ الدخول للموقع: 2019/11/20.

وأصبحت تتحكم كليا في إدارة ملف القضية الصحراوية بل أضحت تتحكم حتى في مواقف أطراف النزاع، لأن محاربة الإرهاب منحها أسبابا ودوافع واستراتيجيات جديدة يمكنها أن تستعملها متى تشاء لتحويل مسار النزاع في الوقت والاتجاه والأطراف التي تريدها.

فالنفط والبترول لا يوجد بالجزائر فقط، وإنشاء قواعد عسكرية ليست المغرب وحدها التي ترحب بذلك، بالمقابل جبهة البوليساريو في لحظة واحدة يمكن تحويلها من حركة تحرر وطنية، إلى منظمة إرهابية على القائمة السوداء لـ و.م.أ؟

4.3صفقة القرن والقضية الصحراوية:

صفقة القرن هي خطة وضعها الرئيس الأمريكي – ترمب – سنة 2019 تهدف حسب منظوره لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وتشمل الخطة إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصاد فلسطين والدول العربية المجاورة وإقامة دولة فلسطينية بدون جيش في الضفة الغربية وقطاع غزة وقيام مصر بمنح أراضي إضافية للفلسطينيين وإنشاء جسر معلق بين غزة والضفة. وتفاصيل كثيرة لا زال لم يكشف عنها، ورغم الإشارة إلى البنود العريضة للخطة، فإنها لقيت غضب وسخط الفلسطينيين وغالبية الدول.

وبسبب نقص الدعم العربي والدولي لخطة ترامب وسلامه المزعوم في الشرق الأوسط، حاول منذ سنة 2019 تهميش دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارتها لملف الصحراء الغربية، ودفع المغرب للتطبيع الكامل مع إسرائيل والموافقة على صفة القرن ومقايضة القضية الفلسطينية بالقضية الصحراوية، بالمقابل تساعد و.م.أ وإسرائيل المملكة المغربية على بسط سيادتها الكاملة على الأقاليم الصحراوية وهذا بالتزامهما بالاعتراف ومن جانب واحد بأن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من المغرب[1].

وما زاد من قوة هذا الطرح اعتبار المغرب حليفا فوق العادة للو.م.أ، خاصة بعد قطعه للعلاقات الدبلوماسية مع طهران واتهام إيران وحزب الله بالدعم العسكري لجبهة البوليساريو وهذا سنة 2018.

وحتى إن كان هذا التوجه الأمريكي مجرد تقارير صحفية وتوقعات استقرائية، فإن المستقبل القريب قادر على إعطائنا الإجابات الواضحة والدقيقة على مدى صحة هذا الطرح.

4. خاتمـــــة:

على ضوء دراستنا لموضوع الوضع في الصحراء الغربية والمتغيرات الدولية، يمكن استنتاج بعض المسائل الأساسية المتمثلة في:

قضية الصحراء الغربية من قضايا تصفية الاستعمار، تقع مسؤولية حلها على عاتق منظمة الأمم المتحدة وأشخاص القانون الدولي، وتفرض على الجميع تضافر الجهود من أجل الوصول إلى تسوية عادلة ونهائية ودائمة لها، تضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الحر والنزيه والذي يتم تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة.

كلما طال الزمن وغابت الحلول للنزاع في الصحراء الغربية، كلما زادت القضية تعقيدا وتباينت المواقف وتشابكت وتعارضت المصالح واستحال الوصول إلى حلول توافقية.

1 سمير بنيس، خلفيات وسيناريوهات "صفقة القرن" بين المغرب وأمريكا وإسرائيل، 27 فبراير 2020، المصدر الانترنت، https://www.hespress.com/orbites/458870.html، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2020/03/16.

فشل جهود التسوية الأممية للقضية الصحراوية، لم يكن بمحض الصدفة، أو كان لنقائص موجودة في ترتيبات وإجراءات مخططات ومشاريع التسوية، بل كان نتيجة انعدام الثقة والإرادة في الحل من طرفي النزاع ومن الأطراف المهتمة، واختلاف المواقف وتعارض المصالح الدولية في المنطقة، وتغلب منطق الأنانية السياسية والاستحواذ الجغرافي والهيمنة الإقليمية لبعض الأطراف الفاعلة في نزاع الصحراء الغربية إضافة إلى تردد وسلبية مواقف المنظمات الدولية والإقليمية وتسارع المستجدات على الساحة الدولية وإعادة تشكيل خريطة العالم الجيوسياسية.

أصبحت قضية الصحراء الغربية قنبلة موقوتة مزروعة في قلب المنطقة المغاربية، قابلة للانفجار في أي لحظة، مهددة لاستقرار المنطقة وأمنها، قابلة للتحول إلى قاعدة خلفية للإجرام والإرهاب الدولي، وجب تسويتها اليوم قبل الغد، فمستقبلها مفتوح على كل التوقعات الفرضيات.

ومنخلال هذه الاستنتاجات يمكن تقديم بعض التوصيات والمتمثلة في نقاط أساسية يمكن أن تكون دعامة جدية لمشروع مخطط تسوية:

تعزيز مهام بعثة المينورصو بإضافة مهمة مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان بالصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين الصحراويين ومراقبة نهب ثروات المنطقة.

اقتراح وتجسيد مشروع تسوية، مدعم بقرار مجلس الأمن تحت طائلة المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدةمع تخويل مجلس الأمن الحق في تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تنفيذ نتائج الاستفتاء ومنع خرق قواعد القانون الدولي وتهديد السلم والأمن الدوليين.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1- إسماعيل معراف،الصحراء الغربية في الأمم المتحدة و حديث عن الشرعية الدولية،دار هومة،الجزائر،2010.

2- أنور مالك،المخابرات المغربية و حروبها السرية على الجزائر،الشروق للإعلام والنشر،الجزائر،الطبعة الأولى،2011.

3- بوزيد أعمر،شركاء أم متنافسون؟سياسات الصراع و التكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط و الإرهاب نموذجا)،دار قرطبة ،الجزائر،الطبعة الأولى،2014.

4- فاطمة الزهرة جدو،الوجيز في حقوق،دار بلقيس،الجزائر،2008.

- **المقالات:**

5- جمال منصور، التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر و تداعياتها على مفهوم الأمن، مجلة العلوم القانونية الإدارية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 09، 2009.

- **الجرائد اليومية:**

6- جريدة النهار، يومية جزائرية، العدد 3786، بتاريخ 2020/03/01.

- **النصوص و المواثيق الدولية:**

7- اللائحة رقم 1514، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة بتاريخ 14 ديسمبر 1960، الخاصة بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة.

8- اللائحة رقم 2072، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العشرون بتاريخ 16 ديسمبر 1965.

الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان التي أقرها مجلس أرويا في: 1950/11/04.
9- الميثاق الاجتماعي الأوروبي الموقع عليه في: 1961/10/18.
10- الاتفاقية الأوروبية للوقاية من التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو المهينة الموقع عليها بتاريخ: 1987/11/26.
11- الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية المعتمدة سنة 1995.
12- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام1969.
الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الموقع عليه في: 1981/07/28.
13- الميثاق العربي لحقوق الإنسان الموقع عليه بتاريخ: 2004/05/23.
14- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2016، حالة حقوق الإنسان في العالم، الطبعة الأولى، سنة 2016، وثيقة رقمPOL10/2556/2016.
15- بيان عام، منظمة العفو الدولية، 26 أبريل 2019، وثيقة رقم: MDE29/0266/2019.

- **مواقع الانترنت**

16- مذكرة وزارة الخارجية الصحراوية حول الصحراء الغربية، 23 جوان 2018، ص 49، موقع الصحراوي، المصدر الانترنت، http://www.sahrawi.net/?p=30292.
17- عابد شارف، أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، المصدر الانترنت، http://studies.aljazeera.net.
18- لعروسي عبد الله، المعركة القانونية لحماية ثروات الصحراء الغربية، خطوات في الطريق الصحيح، 11 فبراير 2020، موقع الصحراوي، المصدر الانترنت، http://www.Sahrawi.net/?p=42404.
19- جبهة البوليساريو تدعو حكومة نيوزيلندا لوضع حد لتورط شركاتها في نهب فوسفات الصحراء الغربية المحتلة، 2020/02/16، المصدر الانترنت:
https://www.Spsrasd.inFo/news/ar/articles/2020/02/16/24582.html،
20- الاستغلال غير الشرعي لموارد الصحراء الغربية، صمود.نت، 2017/10/04، المصدر الانترنت،https://sumoudsh.nit/?p=16915.
21- محسن حسن، أزمة الصحراء الغربية، الأسباب والتوقعات، 25 ماي 2017، المصدر الإنترنت، https://barq.rs.com.
22- سمير بنيس، خلفيات وسيناريوهات "صفقة القرن" بين المغرب وأمريكا وإسرائيل، 27 فبراير 2020، المصدر الانترنت، https://www.hespress.com/orbites/458870.html..